مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاستقرار المالي في المصارف وأثره في الأداء المالي "دراسة المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: د. منذر عبد الكريم مرهج، جمال كمال بعبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5964
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Financial Stability In The Banks And Its Impact On Performance "A Study Of The Traditional Private Banks Listed On The Damascus Securities Exchange"

Dr. Mounzer Mourhij[*]
Jamal Kamal Baba[**]

(Received 30 / 7 / 2023. Accepted 6 / 9 / 2023)

□ ABSTRACT □

The aim of the research is to study financial stability in banks and its impact on financial performance. The two researchers adopted the descriptive-analytical approach as a general approach to research, and the model was prepared for testing based on the previous studies in the field of research. To test this hypothesis, financial ratios on return on assets were collected, and the Z-SCORE Index was calculated for eleven traditional private banks in Syria based on their annual reports in the specified research period. The researchers used the statistical program Eviews 12 to statistically analyze the research data and test hypotheses using the panel data analysis .

The results of the research showed that there is a statistically significant relationship between the level of financial stability of traditional private banks in Syria and the level of their performance at a significant level of 5%. The results also showed that there is a positive correlation between them, as the financial stability of private banks in Syria explains 18.86% of the change in their performance level, and the study indicated that the arithmetic average of the level of financial stability of traditional private banks in Syria indicates that the banks studied in the research sample are located in a low-risk area also known as the safe zone.

Key words: Financial stability, z-Score, return on Assets

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .**

الاستقرار المالي في المصارف وأثره في الأداء المالي
"دراسة المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

الدكتور منذر عبد الكريم مرهج*
جمال كمال بعبع**

(تاريخ الإيداع 30 / 7 / 2023. قُبِل للنشر في 6 / 9 / 2023)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة الاستقرار المالي في المصارف وأثره في الأداء المالي. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، وتم إعداد النموذج لاختباره بالاعتماد على ما سبق من دراسات في مجال البحث. ولاختبار هذه الفرضية تم جمع النسب المالية عن العائد على الأصول، وحساب مؤشرZ-SCORE لأحد عشر مصرف خاص تقليدي في سورية وذلك بالاعتماد على تقاريرها السنوية في فترة البحث المحددة. استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي Eviews 12 لتحليل بيانات البحث إحصائياً واختبار الفرضيات باستخدام تحليل بيانات بانل .
أظهرت نتائج البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية ومستوى أدائها عند مستوى معنوية 5%. وبينت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباط إيجابية بينهما حيث يفسر الاستقرار المالي للمصارف الخاصة في سورية 18.86% من التغير في مستوى أدائها ،وبينت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي لمستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية يشير إلى أن المصارف المدروسة في عينة البحث تقع في منطقة منخفضة المخاطر تُعرف أيضًا باسم المنطقة الآمنة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي ، نموذج z-Score ، معدل العائد على الأصول.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
** **طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية:**

مقدمة:

في العقود الأخيرة، كانت هناك زيادة في الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالحفاظ على الاستقرار المالي. وقد جذب هذا اهتمام الاكاديمين وصانعي السياسات في جميع مناطق العالم. إن الدافع وراء هذا الانشغال المتزايد بالاستقرار: المالي متجذر في العواقب الكارثية للأزمات المالية في شرق آسيا في أواخر التسعينيات، والأزمة المالية العالمية 2007–2008، والأزمة المالية في منطقة اليورو التي ارتبطت بالديون السيادية (توفيق،2015، ص3).

هناك مدرستان معروفتان في الأدبيات المالية تناولت مفهوم الاستقرار المالي، حيث يفضل ممثلو المدرسة الأولى تناول مفهوم عدم الاستقرار المالي في حين يفضل ممثلو المدرسة الثانية تناول مفهوم الاستقرار المالي، حيث تجد المدرسة الأولى أن عدم الاستقرار المالي يكون مرتبطاً بالادخار والاستثمار، وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي بسبب الهشاشة المتأصلة للنظام في وجود اضطرابات محتملة، أو ربما نتيجة لقابليته لعدم الاستقرار. في حين تجد المدرسة الثانية أن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب الاختلالات في النظام بحيث يكون النظام المالي قادراً على مقاومة الصدمات بدون أن تكون هناك آثار تراكمية من شأنها أن تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد. (Anatolyevna & Ramilevna, 2013)

الدراسات السابقة:

1–دراسة (توفيق،2015) بعنوان:

قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ويهدف البحث إلى قياس مدى استقرار المصارف التجارية والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال التقارير السنوية للمصارف من عام 2006إلى 2010 بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة نموذج Z–Scoreعلى إعطاء صورة متكاملة عن الاستقرار المالي المصرفي، وتكونت عينة البحث من 10مصارف تجارية حيث تغطي جزءاً هاماً من القطاع المصرفي العراقي، أهم ما توصل البحث إليه أنه لا توجد فروق بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من حيث الاستقرار المالي في العراق كما أوصى البحث بضرورة قيام مصارف العينة بتطبيق القواعد والتعليمات المصرفية بشكل صحيح عند ممارستها لأنشطتها المصرفية حتى لا تدخل في حالة عدم الاستقرار المالي.

2–دراسة (زرير،الحموي،2016) بعنوان:

مدى ملائمة مؤشر Z–score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية.

كان الهدف من البحث هو التأكد من مدى ملائمة مؤشر Z–score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية لذلك تم ببناء نموذج انحدار متعدد خلال الفترة الممتدة من الربع الأول 2010والربع الرابع 2014 باستخدام سلسلة زمنية مقطعية لمتغيرات الأداء المالي المصرفي للمصارف السورية التقليدية الخاصة وتحليلها باستخدام تحليل بيانات بانل ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث ملاءمة مؤشر (Z–Score) لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية وتمتع جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي. وجود علاقة طردية معنوية بين كل من مؤشر الاستقرار (Z–Score) والقيمة الدفترية للسهم نسبة لقيمته السوقية وعدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الاستقرار (Z–Score)وكل من مؤشرات الأداء المصرفي المستخدمة.

3–دراسة (Xu et al., 2019) بعنوان:

Bank Profitability and Financial Stability

ربحية البنك والاستقرار المالي

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين ربحية البنك والاستقرار المالي من المنظورين النظري والتجريبي. ويقوم البحث بتطوير نموذج نظري للعلاقة بين ربحية البنوك والاستقرار المالي من خلال استكشاف دور الدخل بدون فوائد ونماذج الأعمال الموجهة إلى التجزئة ويفحص المحددات التجريبية لمخاطر البنوك والربحية. وجدت الدراسة أن الربحية مرتبطة سلبًا بكل بما يتعلق بتأثير البنك في المخاطر النظامية ومخاطره الخاصة. وتقترح الورقة أن صانعي السياسات يجب أن يسعوا جاهدين لفهم مصدر ربحية البنوك بشكل أفضل، خاصة عندما يكون هناك اعتماد مفرط على الدخل غير القائم على الفائدة والقائم على السوق، والرافعة المالية، وتمويل الجملة. تظهر النتائج أن نقص المنافسة مرتبط بانخفاض المخاطر الفردية، على الرغم من أنه له تأثير كبير على المخاطر النظامية.

4-دراسة (Chola et al., 2020) بعنوان:

Ownership Structure, Bank Stability and the Financial Performance of Commercial Banks in South Sudan

هيكل الملكية واستقرار البنك والأداء المالي للبنوك التجارية في جنوب السودان

كان الهدف من البحث هو التأكد من تأثير هيكل الملكية واستقرار البنك على الأداء المالي للبنوك التجارية الموجودة في جنوب السودان. تم إجراء التحليل من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية. أسفرت الدراسة عن نتائج مهمة، حيث تشير إلى أن هيكل الملكية له تأثير معتدل على الأداء المالي للبنوك التجارية في جنوب السودان. كان للملكية العامة على وجه الخصوص، تأثير إيجابي على أدائها المالي، في حين أن الملكية الخاصة المحلية لها تأثير سلبي. وتقترح الدراسة أن تنفذ الحكومة تدابير أكثر فعالية لحماية البنوك التجارية المملوكة للقطاع العام من أجل تحسين إنتاجيتها وأدائها.

5-دراسة (NEIFAR, 2020) بعنوان:

Profitability and Stability Trade Off – IBs vs CBs in Turkey – What Differences؟

الموازنة بين الربحية والاستقرار- البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في تركيا- ما هي الاختلافات؟

يعتبر هذا البحث دراسة حالة للبنوك التركية خلال الفترة من 2005 إلى 2014. وتهدف الدراسة إلى التمييز بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود اختلافات في سلوك البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بالمخاطرة والسيولة والربحية والاستقرار. وتشير التحليلات إلى أن البنوك الإسلامية هي الأكثر ربحية، لكنها تعد أقل استقرارًا، بينما البنوك التقليدية هي الأكثر استقرارًا وأقل ربحية. تظهر الدراسة أن الحجم يؤثر على ربحية البنوك الإسلامية بشكل إيجابي. يساعد هذا البحث في فهم الاختلافات بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وتحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار.

6-دراسة (Ahanaf et al., 2023) بعنوان:

Bank Stability, Performance, and Efficiency: An Experience from West Asian Countries

استقرار البنوك وأداؤها وكفاءتها: تجربة من دول غرب آسيا.

يتناول هذا البحث استقرار البنوك في 12 دولة من دول غرب آسيا، وذلك باستخدام تحليل الانحدار للبيانات الثابتة للفترة من 2004 إلى 2018. وقد توصلت الدراسة إلى أن صافي هامش الفائدة للبنوك له علاقة إيجابية بالاستقرار المصرفي، حيث يزيد استقرار البنك كلما تحسن هامش الفائدة الصافي. وأظهرت النتائج أيضاً أن الدخل بدون فوائد نفقاته لهما أثر إيجابي في استقرار البنوك، في حين أن معامل الرافعة المالية والديون ذات المدى الطويل لديهما تأثير

سلبي على استقرار البنوك. وبشكل عام، تضيف هذه الدراسة معلومات جديدة ومهمة إلى الأدبيات الخاصة بالاستقرار المصرفي، وتقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة للنجاح البعيد الأمد للبنوك في غرب آسيا.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراسة الباحث والدراسات السابقة:

تشابهت هذه الدراسة مع ما سبق من الدراسات في المتغير المستقل (الاستقرار المالي)، وطريقة قياسه حيث هناك العديد من الطرق المقبولة والمستخدمة بشكل عام لقياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي قاست الدراسة الحالية متغير (الاستقرار المالي) بنموذج z–Score تتناول الدراسات الأربعة المذكورة موضوع الاستقرار المالي مجمعة على أهمية الاستقرار المالي للبنوك وتأثيره على الاقتصادات المحلية والعالمية، ويتمحور تحليلها حول مفهوم الاستقرار المالي وتأثيراته على البنوك. ولكنها تختلف في المنطقة الجغرافية التي تناولتها والنوعية النظرية والتحليلية التي استخدمتها. تم استخدام العديد من التقنيات الإحصائية. اما في دراستنا سنقوم باستخدام تحليل بيانات بانل the panel data analysis "إن التقدير حسب تحليل بيانات بانل له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بالاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات تحليل بانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية"(Baltagi, 2005).

مشكلة البحث:

تعتبر دراسة الاستقرار المالي في القطاع المصرفي ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الدول المتقدمة منها أو النامية كونه يساهم في رفع إمكانيات وقدرات النظام المصرفي على تأدية وظائفه كتوفير السيولة وتقديم الائتمان والكثير من المهام والتي تجعل النظام المالي للبلد قادرا على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. ولكن الدافع الرئيسي لتعزيز التركيز على الاستقرار المالي هو سرعة وحجم الأزمات المالية الخارجية التي التي تنتشر في الإطار المالي المحلي ثم تتسلل بعد ذلك إلى الاقتصاد الحقيقي خلال فترات قصيرة، لا سيما الأزمات المرتبطة بالقطاع المصرفي واثرها الكبير على ادائه.

تكمن مشكلة البحث في تحديد مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشكل كمي ومدى تأثير ذلك على أدائها وقدرتها على تحقيق الأرباح وتلبية احتياجات الاقتصاد المحلي ، وسيحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

* ما هو مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟
*ما هو وضع المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث مستوى الاستقرار المالي لكل منها؟
*ما هو اثر الاستقرار المالي في المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على ادائها؟
*ما هي التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية؟
*ما مدى تأثير تلك التحديات على الأداء المالي المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟
*ما هي السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار المالي لتلك المصارف؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن **الأهمية العلمية** للبحث أن موضوع الاستقرار المالي والأداء المصرفي أحد القضايا البحثية المهمة في أدبيات وفكر الإدارة المصرفية الحديثة. ومن المتوقع أن يقدم هذا البحث نتائج تسهم في سد الثغرة الناشئة عن ندرة الدارسات المحلية حول قياس مستوى الاستقرار المالي بشكل كمي وأثره في الأداء المصرفي.

ومن **الناحية العملية** فإن الحصول على إجابة عن مستوى الاستقرار المالي للمصارف ومدى تأثيره في الأداء المصرفي قد يساعد المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على تحسين أدائها ويساعد في تحديد العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي وتأثيرها على أداء المصارف، مما يوفر معلومات لصنع القرارات الاستراتيجية ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي من خلال تحديد ومتابعة المخاطر المالية، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي واستقراره.

أما أهداف البحث فتتلخص في النقاط الآتية:

– التعرف على التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقياس أثرها.

–قياس مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشكل كمي.

– التعرف على وضع المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث مستوى الاستقرار المالي لكل منها.

– فحص أثر مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على الأداء المالي للمصارف المذكورة أعلاه.

– اقتراح الحلول والسبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار المالي لتلك المصارف والارتقاء بأدائها.

فرضيات البحث:

طبقاً لطبيعة المشكلة والهدف من دراستها يمكن تمثيل فرضية البحث المعنية بالطريقة التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية ومستوى أدائها.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في الجانب النظري على مسح نظري لأهم الكتب والمراجع والدراسات التي تناولت الاستقرار المالي للمصارف ، بهدف بناء الإطار الفكري للبحث وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإعداد النموذج لاختباره وقد تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على ما سبق من دراسات في مجال البحث لاختبار هذه الفرضية. ولاختبار هذه الفرضية تم جمع النسب المالية عن العائد على الأصول، وحساب مؤشرZ–SCOREلأحد عشر مصرف خاص تقليدي في سورية وذلك بالاعتماد على تقاريرها السنوية في فترة البحث المحددة. للكشف عن العلاقات بينها سنقوم باستخدام تحليل بيانات بانل the panel data analysis "إن التقدير حسب تحليل بيانات بانل له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بالاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات تحليل بانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية"(Baltagi, 2005).

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد استثناء المصارف الإسلامية وكان عددها /11/ وجميع هذه المصارف تأسست كشركة سورية مساهمة مغفلة كما اتخذت مركزاً رئيسياً له في دمشق وتقدم مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية من خلال شبكة فروعها الموزعة في المحافظات .

حدود البحث:

- الحدود المكانية: المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وكان عددها /11/.
- الحدود الزمانية: المجال الزمني للبحث يمتد بين عامي 2007-2021.

الإطار النظري للبحث:

1-مفهوم وأهمية مفهوم الاستقرار المالي:

1-1: مفهوم الاستقرار المالي:

يتعلق الاستقرار المالي بالحالة التي يكون فيها القطاع المالي، وخاصة الصناعة المصرفية، قادرًا على إدارة المخاطر وتخفيف أي آثار ضارة على الحالة الحالية والمستقبلية لنمو الاقتصاد الوطني وتقدمه. يمكن أن يتعرض استقرار القطاع المصرفي والمالي للخطر بسبب وجود عوامل ضعيفة داخل القطاعات المذكورة أعلاه. نظرًا لقابليتها للصدمات السلبية في المجالات الاقتصادية والمالية والدولية والمحلية، فضلاً عن المخاطر المتزايدة المرتبطة بالقطاعات المقترضة من هذا القطاع، والمخاطر الكامنة في السياسات الاقتصادية والمالية، فإن الاستقرار المالي للبنوك معرض للخطر. وبالتالي، فإن أي ضرر يلحق بمساعي الاستقرار المالي للبنوك سيعيق دائمًا جهود الاستقرار الاقتصادي الأوسع نطاقًا، وخاصة الاستقرار النقدي (توفيق، 2015، ص4).

"يعبر الاستقرار المالي عن حالة الأمان المصرفي التي تكون مصحوبة بمستوى أرباح مستقرة، أما الفشل المالي المصرفي فيستخدم للإشارة إلى المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس والتصفية وانتهاء حياة المؤسسة المصرفية، وهذا يعني المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية عرضة للاضطرابات المالية الكبيرة. بحيث يكون غير قادر على سداد التزاماته حيث تتجاوز قيمة التزاماته قيمة أصوله وتصبح قيمة رأسماله سالبة" (زرير&الحموي،2017، ص8).

"ان عدم الاستقرار المالي في المصارف يؤدي إلى حالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المالية وبالتالي عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته، مما يؤدي بدوره إلى التعثر المالي والمتصل بالتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، إذ أن الاستمرار في عملية عدم السداد هذه سوف تؤدي إلى حدوث الفشل المالي والذي يعني التوقف كلياً عن سداد الالتزامات وبالتالي توقف النشاط والدخول في حالة إشهار الإفلاس. وعليه يمكن القول بأن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة المصرف على تحقيق التزاماته التعاقدية دون معوقات أو دعم حكومي، وبما يحقق استمرارية ومواصلة المصرف في القيام بنشاطاته "(توفيق، 2015، ص5).

"على صعيد الدول العربية، بذلت الدول العربية العديد من الجهود فيما يخص الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث أنشأت أغلب الدول العربية وحدات تنظيمية مستقلة للاستقرار المالي داخل المصارف المركزية تُعنى بتحليل مخاطر القطاع المالي وإعداد مؤشرات التقييم والمتابعة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المعنية، ووضع مؤشرات السلامة المالية، إضافة إلى الخروج بالتوصيات اللازمة لضمان سلامة القطاع المالي"(صندوق النقد العربي، 2019، ص9).

"هناك العديد من الطرق المقبولة والمستخدمة بشكل عام لقياس استقرار النظام المالي بشكل عام وخاصة القطاع المصرفي. يعتبر نموذج z-Score الأفضل بين الطرق الأخرى. ويتميز بقدرته على التنبؤ بإمكانيات إفلاس المصارف في المستقبل ، بينما الأساليب الأخرى مجرد معرفة ماذا لو واجه المصرف مشكلة السيولة. يعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية المستخرجة من البيانات المالية للمصارف. أولاً ، على المستوى الجزئي ، يتم قياس

الاستقرار المالي للمصرف باستخدام صيغة مناطق التمييز: Z> 2.9 منطقة "آمنة". تشير درجة z الأعلى إلى انخفاض مخاطر عدم السداد والعكس صحيح"(Özataç & Gökmenoglu, 2017, p. 123) .

ويؤكد الباحث على أن الاستقرار المالي في القطاع المصرفي هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة للدولة، حيث يساعد على تحسين قدرة الجهاز المصرفي على أداء وظائفه وواجباته ويمكن النظام المالي للدولة من استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية والتعامل معها بكفاءة وفعالية.فالاستقرار المالي يعتبر أساسًا لنظام مالي مستدام، حيث يتطلب ذلك توفير السيولة والملاءة المالية الكافية، وتطوير الأدوات التحليلية وصنع السياسات لعمل المصارف بكفاءة، والحصول على المعرفة التي تساعد على تحليل وفهم الأزمات المالية المحتملة.

مؤشر (Z–Score):

يتم قياس المخاطر باستخدام أساليب كمية تعد من أفضل الحلول المستخدمة في التنبؤ بها كونها تتمتع بموثوقية عالية وأهمها وأكثرها شهرة هو Z–SCORE وهو نموذج يقيس السلامة والاستقرار المصرفي (تلي،2019، ص6).

وبحسب (زرير&الحموي،2017، ص9) يعد هذا النموذج صورة متطورة من نماذج التبويب الثنائي ذات النسب المالية والتي تستخدم في القياس والتنبؤ بالتغير المالي وهو مؤشر مركب يستخدم لقياس مدى الاستقرار المالي في المصارف، وذلك بناء على فكرة مفادها: بأن العائد على الأصول ROAذو توزيع طبيعي متوسطه(μROA)

وانحرافه المعياري (σROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول (K=E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول(μROA):

كالتالي: Z–Score =(K+ μ ROA)/ σROA > 0

تقيس المعادلة أعلاه التعرض لخسائر التشغيل مما يقلل من احتياطيات رأس المال المتاحة لتعويض الصدمات السلبية (Isshaq et al., 2012,p.59).

إن مؤشر Z–SCORE منتشر الاستخدام في المؤسسات المصرفية التقليدية، يُظهر هذا المؤشر ارتباطًا إيجابيًا بمستويات متصاعدة من الربحية ورأس المال. على العكس من ذلك، يوضح هذا المؤشر ارتباطًا سلبيًا في ظروف العوائد غير المستقرة. و يوضح تصنيف Z–SCORE مجال الاستقرار والسلامة المالية المصرفية كما يلي:



منطقة منخفضة الخطورة	المنطقة الرمادية (النتائج غير مؤكدة)	منطقة الافلاس منطقة ارتفاع مخاطر الافلاس
Z> 2.99	1.81< Z>2.99	Z<1.81

مصدر الشكل: (Altman, Danovi, & Falini, 2013)

من خلال الشكل يمكن تقسيم ثلاثة مجالات لقيمة Z–SCORE كالاتي:

<u>المجال الاول</u>: المصرف في منطقة عالية المخاطر Z–SCORE أصغر من 1.81 وتشير إلى احتمالية تعثر عالية، هنا المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفلس وهو غير قادر على الاستقرار.

المجال الثاني: المصرف في منطقة متوسطة المخاطر Z–SCORE أكبر من 1.81 وأصغر من 2.99 وتسمى المنطقة الرمادية او منطقة عدم التأكد، وهنا الأمر يصعب تحديده إذا كان المصرف في حالة فشل أو أنه سيتجاوزه، لذا من الأفضل إعادة دارسة هذا المصرف.

المجال الثالث: المصرف في منطقة ضعيفة المخاطر Z–SCORE أكبر من 2.99 وتسمى المنطقة الامنة.

"فكلما كانت قيمة مؤشر Z–score موجبة كلما زاد احتمال البقاء في حالة الاستقرار المصرفي وانخفض احتمال الوقوع في الفشل المالي المصرفي. أي أن قيمة مؤشر Z–Score ترتبط بعلاقة عكسية مع احتمال الفشل المالي المصرفي، حيث يمكن تعريف الفشل المالي المصرفي على أنه الحالة التي تكون فيها نسبة الخسائر لإجمالي الأصول أكبر من نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، أي أن الخسائر السنوية المحققة تعادل أو تتجاوز رأس المال المصرفي حيث أن صافي قيمة المؤسسة المصرفية تصبح سالبة عندما تقع المؤسسة المصرفية في الفشل المالي" (زرير&الحموي،2017، ص9).

يعتبر مؤشر Z–SCORE بمثابة نظام قياس حديث يستخدم لقياس مستوى الاستقرار المالي المستمر للمصارف. لذلك فهو يعكس وحدات الانحراف المعياري التي تنخفض بها الربحية قبل أن يتضاءل رأس مال المصرف. "يتزايد مؤشر الاستقرار المالي مع زيادة الربحية وزيادة رأس المال، ولكنه ينخفض عندما تكون العوائد غير مستقرة، وينعكس ذلك في زيادة قيمة الانحراف المعياري لعائد على الاصول. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، كلما أبتعد المصرف عن احتمالات الفشل المالي للمصارف التقليدية، لأن رأس المال المصرفي هو خط الدفاع الأول لأموال المودعين في المصارف التقليدية عند تعرضهم لمخاطر مختلفة، وبالتالي هو أكثر استقراراً، ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة العائد على أصول المصرف إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول وقسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول والذي يجب أن يحسب لمدة خمس سنوات على الأقل، ويمكن الاعتماد على القيمة المطلقة للمؤشر والمصرف الذي يحصل على قيمة أعلى يكون أكثر استقراراً" (محبوب& سنوسي، 2020).

الأداء المصرفي

"يعني الأداء المصرفي مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاستجابة لمتطلبات العملاء والمخاطر المالية. ويتضمن الأداء المصرفي مجموعة من المؤشرات مثل الربحية، والكفاءة في إدارة الموارد والتكاليف، ومستوى السيولة والتمويل، ومستوى الدين والرهن العقاري، ومعدلات النمو والتوسع، ومستوى رضا العملاء والمساهمين. يتم تقييم الأداء المصرفي عن طريق مقارنة أداء المصرف بمعايير الصناعة المصرفية والمعايير الدولية، ويساعد على تحسين أداء المصرف وزيادة نجاحه في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية وتلبية احتياجات العملاء والمخاطر المالية"(NEIFAR, 2020).

ويرى الباحث أنه من الدراسات السابقة والأدبيات يمكن القول إن الأداء المالي المصرفي: قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المخططة وتنفيذ وظائفه الأساسية بكفاءة وفعالية في ظل البيئة المحيطة، وذلك من خلال:

1- قدرة المصرف على تحقيق أرباح وعوائد مقبولة، وتوليد قيمة للمساهمين.

2- كفاءة المصرف في توظيف أصوله وموجوداته، وتخفيض تكاليف العمليات.

3- مدى وفاء المصرف بالتزاماته القانونية والتعاقدية تجاه أصحاب المصالح.

4- قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الحالية والمخاطر الوشيكة والتأقلم مع البيئة المتطورة.

وبهذا يمكن القول إن الأداء المالي المصرفي يعكس مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه الرئيسية ومهامه الأساسية .

وهناك مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية التي يتم اشتقاقها من القوائم المالية لتقييم أداء المصرف، ومنها:1-العائد على الأصول.2-العائد على حقوق الملكية.3-معدل العائد على الودائع.4-صافي هامش الفائدة.

غالبًا ما يعتمد المستثمرون والمحللون الماليون على مقياس العائد على الأصول كمقياس أساسي لتقييم أداء المصارف وذلك لأنه يوفر نظرة شاملة عن كيفية إدارة المصرف لأصوله واستخدامها بشكل فعال لتحقيق الأرباح.

" وبما أن أجمالي الأصول يقصد بها الأموال التي أتيحت للاستثمار وهي أموال حق الملكية والأموال الأخرى مثل القروض والودائع، وعليه فإن بسط المعدل يجب أن يتضمن كل الربح المتحقق لأصحاب هذه الأموال، وعليه فقد تم تعديل الربح المستخدم لحساب المعدل، بإعادة الفوائد المستحقة لأصحاب الودائع ولأصحاب القروض، وأيضا الاعتماد على صافي الربح قبل الضريبة استبعادا للأثر الذي تخلقه الضرائب كونها خصومات تخرج عن سيطرة الإدارة المصرفية(حاج محمد 2011) ."

ويرى الباحث إن معدل العائد على الأصول يعكس القدرة على إدارة المخاطر، حيث يوضح ما إذا كان المصرف يتحمل مخاطر كبيرة أو صغيرة في استثماراته وأصوله ويقدم فكرة عن ربحية كافة الأموال المستثمرة في المصارف. و**بالتالي** فإن معدل العائد على الأصول يعتبر مؤشرًا مهمًا لتحديد مدى قوة إدارة المخاطر لدى المصرف ويعتبر من أهم المعدلات التي تستخدم للحكم على الأداء المالي للمصارف. وبالتالي سوف يتم استخدامه في بحثنا كمقياس عام لأداء المصارف.

- معدل العائد على الاصول :

المقياس المشار إليه ذو أهمية كبيرة وتم تأسيسه على المبادئ النظرية للربح الصافي الإجمالي. ويعكس ريعية الأموال المستثمرة في المشروع الاقتصادي ، ولذلك يستخدم كمقياس لأداء الإدارة في إدارة رأس المال المستخدم، كما انه يمكن عده هدفاً تسعى الإدارة إلى تحقيقه.

" يعتبر معدل العائد على الأصولReturn on Assets مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة" (ديبونة،2017،ص10).

ويعطى بالعلاقة التالية: "**معدل العائد على الأصولROA= صافي الدخل / إجمالي الأصول**" (ديبونة،2017،ص10).

إذن هو مقياس مالي يقيس فعالية وربحية الاستثمارات الرأسمالية. إنه مؤشر على النتيجة الصافية للأموال المستثمرة ويمثل ربحية وحدة نقدية واحدة مستثمرة داخل المنظمة. يكشف عائد الاستثمار عن مقدار أو نسبة الأرباح المحققة من الاستثمار، وهو بمثابة مقياس لكفاءة استثمارات المؤسسة. كما يعبر عن قدرة الأصول على إنتاج الدخل كمعدل عائد. في الأساس، يشمل العائد على الاستثمار الربح أو الخسارة المستمدة من الاستثمارات خلال إطار زمني معين، وبالتالي يسلط الضوء على ربحية المشاريع التشغيلية وغير التشغيلية للمؤسسة.

أما (Chekhoum & Haffai, 2021, p. 222)فيرى "هذا المعدل يتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابه عناصر الأصول بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج والتي لها علاقة مباشرة بالعمليات. يقيس معدل العائد على إجمالي الموجودات(ROA) مدى كفاءة إدارة المصرف وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف موجودات المصرف في قروض واستثمارات مختلفة، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الموجودات"

ويدل هذا المعدل على جملة من المؤشرات التالية برأي الباحث السابق ذاته:

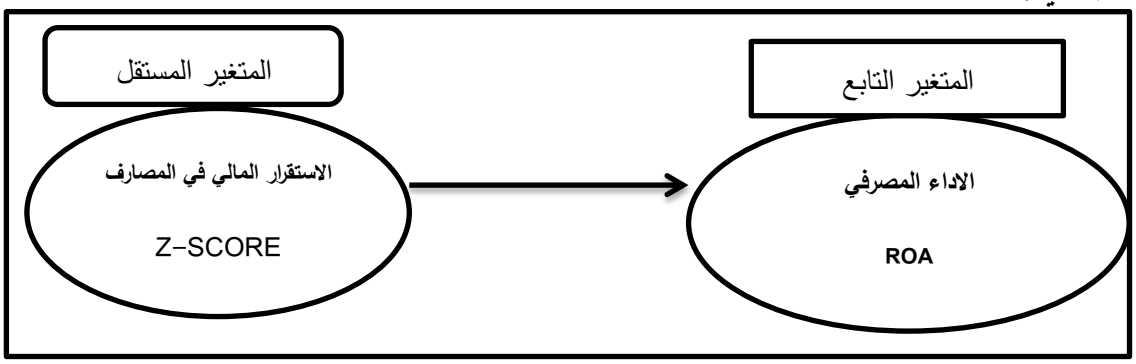
-إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.

-زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.

-زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى

الدراسة العملية:



النموذج المراد اختباره على عينة البحث وفقاً لنموذج الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$Y= \alpha+\beta 1X1 + \varepsilon$$

وهكذا تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$ROA= \alpha 1+ \beta 1\ Z-Score + \varepsilon 1$$

أهمية نماذج بانل:

يعد تحليل بيانات البانل طريقة عالية الكفاءة توفر عددًا كبيرًا من درجات الحرية مع فائدة إضافية تتمثل في التحكم في التباين الفردي. هذا على النقيض من البيانات المقطعية أو الزمنية، والتي يمكن أن تؤدي غالبًا إلى نتائج متحيزة. وبالمقارنة، توفر بيانات بانل محتوى معلوماتي أكبر، مما يؤدي إلى إمكانية الحصول على تقديرات بثقة أعلى. علاوة على ذلك، فإن مسألة الارتباط بين المتغيرات أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية. تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لبيانات بانل في أنها تسمح بدراسة سلوك المفردات في العينة من نقطة زمنية إلى أخرى، مما يوفر إطارًا ديناميكيًا للتحليل. هذه ميزة غير موجودة في بيانات المقطع العرضي. توفر نماذج بانل أيضًا إمكانية فائقة لدراسة ديناميكيات التعديل التي قد تكون مخفية بواسطة بيانات مقطعية. كما أنها مناسبة لفحص فترات الأوضاع الاقتصادية (حسيب،2021، ص265).

أنواع نماذج بانل

اشار(حسيب،2021، ص266) الى ان نماذج بانل الساكنة تنقسم الى ثلاث أشكال رئيسية هي :

1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج أحد نماذج البيانات الطويلة الأكثر وضوحًا و بساطة ، حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta 0$و βiثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن). أي أن النموذج التجميعي يعتبر معاملات ميل الانحدار أوالعنصر الثابت αمتساوية لكل الأفراد ، بحيث يتم إهمال الآثار الفردية وكذلك الزمنية أي أن النموذج يعتبر كانحدار متعدد كما في حالة السلاسل الزمنية الفردية .

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Mode

يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لاكتساب فهم متعمق لسلوك مجموعة معينة من البيانات المقطعية بشكل مستقل. يتم تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على معلمة القطع β1ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وبالتالي تجاهل أي عدم تجانس محتمل في التباين بين المجاميع. مما يدل على أن المعلمة β1 لكل مجموعة بيانات مقطعية تظل دون تغيير بمرور الوقت، مع إجراء تغييرات فقط في تجميع بيانات المقطع العرضي لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة.

3- نموذج التأثيرات العشوائية Ramdom Effects Model

يتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون الثابت يتغير عشوائيا، واذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني، ويسمى هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب μوتتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممةGLS

الإحصاءات الوصفية

الجدول (1) التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	Z-Score	ROA
المتوسط	3.8807	0.0415
الوسيط	3.2835	0.0086
اكبر قيمة	15.1326	0.4821
اصغر قيمة	-0.3842	-0.1258
الانحراف المعياري	2.6267	0.0856
الاحتمالية	0.0000	0.0000

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استخلاص مايلي:

1- سجلت المصارف في عينة الدارسة متوسط (Z-Score) قدرها 3.8807 مع انحراف معياري قدره 2.6267 يعد مؤشر Z-score مقياسًا موثوقًا للاستقرار المصرفي. تشير درجة Z التي تزيد عن 2.99 إلى أن المصرف يقع في منطقة منخفضة المخاطر، تُعرف أيضًا باسم المنطقة الآمنة. تجدر الإشارة إلى أن قيمة درجة Z الإيجابية تتناسب طرديًا مع احتمال الحفاظ على الاستقرار المصرفي وتتناسب عكسًا مع احتمالية التعرض للفشل المالي. يشير الانحراف المعياري المرتفع إلى مزيد من الانحراف والتشتت عن المتوسط، مما يشير إلى تشتت في النسبة بين المصارف في العينة. حيث يظهر هذا المؤشر مرور بعض المصارف بفترات معينة كانت فيها بمنطقة متوسطة المخاطر .

2-سجلت المصارف في عينة الدارسة متوسط ROA قدره 4.15% مع انحراف معياري قدره 0.0856 اي أن هناك تقارب في معدل العائد على الاصول لمصارف العينة على مدى سنوات الدراسة علماً انها نسبة منخفضة تدل إلى أن المصرف يحقق عوائد منخفضة نسبيًا على الأصول التي يملكها، وهذا يمكن أن يشير إلى عدة أمور، منها انخفاض معدلات الفائدة العامة و عدم القدرة على تحقيق عوائد عالية او رغبة في الحد من المخاطر: إذا كان لدى المصرف مخاطر عالية في الأصول التي يحملها، فقد يرغب في تحقيق عائد منخفض على تلك الأصول كجزء من استراتيجية لتقليل المخاطر.بشكل عام، قد يشير معدل العائد المنخفض على الأصول إلى أن المصرف يتبع استراتيجية تحقيق عوائد معتدلة وتقليل المخاطر بدلاً من تحقيق عوائد عالية بمخاطر أكبر.

الارتباط بين المتغيرات:

الجدول (2): مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات

Correlation Probability		
	Z-Score	**P**
Z-Score	**1**	
P	**0.592979**	**1**
	0	**-----**

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:
وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% يبين متغيري الاستقرار المالي (Z–Score) و الأداء المصرفي (ROA) بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب 59.29 %

النموذج الخاص بدراسة اثر الاستقرار المالي للمصارف على الأداء المصرفي

الجدول (3):النماذج الخاصة بالفرضية الرئيس

Dependent Variable: P	نموذج الانحدار التجميعي PRM		نموذج التأثيرات الثابتة FEM		نموذج التأثيرات العشوائية REM	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	0.013895–	0.2046	0.012928–	0.2453	0.013210–	0.3160
Z–Score	0.014284	0.0000	0.014034	0.0000	0.014183	0.0000

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بعد تقدير النماذج الثلاث : نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، نقوم المفاضلة بينها عن طريق اختيار النموذج المفضل وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية

1- اختبار Hausman:

2- للتأكد من أنسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة

يرتكز اختبار Hausmanعلى الفرضيات التالية:

نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الامثل H0

نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الامثل H1

الجدول (4) :اختبار هاسمان الخاص بالفرضية الثانية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.058171 14.	1	0.8094

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

تبين من خلال إجراء هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي Prob = 0.8094 عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرض البديل ونقبل فرض الصفري أي أن الترجيح كان لصالح نموذج الآثار العشوائية. بعد أن أفضى اختبارHausman أن النموذج الأمثل هو نموذج الآثار العشوائية ، سيتم الحكم النهائي بناء على اختبارLM .

2-اختبار مضاعف لاغرنج (LM)

يرتكز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الامثل.....H0

نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الامثل.....H1

الجدول (5) :اختبار لاغرنج الخاص بالفرضية الثانية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects	
Null hypotheses: No effects	
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided	
(all others) alternatives	
	Test Hypothesis
Breusch-Pagan	91.31110
	(0.0000)

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الاختبار نقبل الفرضية البديل لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار اصغر من 0,05 وبالتالي فان نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الامثل لبيانات الدراسة

التحليل الإحصائي للنموذج المفضل (نموذج الآثار العشوائية)يمكن تحليل نتائج

الجدول (6):النموذج الامثل الخاصة بالفرضية

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3160	-1.005985	0.013132	-0.013210	C
0.0000	6.049221	0.002345	0.014183	Z-Score
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.0984	0.024477	Cross-section random		
0.9016	0.074085	Idiosyncratic random		
		Weighted Statistics		
0.188664	R-squared		0.073473	Root MSE
0.183529	Adjusted R-squared		0.025986	Mean dependent var
0.073937	S.E. of regression		0.081884	S.D. dependent var
36.7404	F-statistic		0.863724	Sum squared resid

5			
0.000000	Prob(F-statistic)	0.982664	Durbin-Watson stat
	Unweighted Statistics		
0.041536	Mean dependent var	0.192154	R-squared
0.902072	Durbin-Watson stat	0.940890	Sum squared resid

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

اختبار الفرضية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية و مستوى ادائها.

يظهر الجدول ان ثابت Z–Score=0.014183و الدلالة الإحصائية هي 0.00وهي اقل من 0.05 وهذا يعني إن مستوى الاستقرار المالي يؤثر على اداء المصارف بشكل ايجابي و ذو دلالة إحصائية وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية و مستوى ادائها

ومن خلال معامل التحديد المعدل (R–SQ) يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار وبذلك يتم تحديد المقدار الذي يفسره مستوى الاستقرار المالي من اداء المصارف إن معامل التحديد المعدل 18.86% وهذا معناه إن المتغيرات المستقلة في الدراسة تفسر 18.86% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي من هذه التغيرات تعود لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي

الاستنتاجات والتوصيات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية و مستوى ادائها.

2- يؤثر مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية على ادائها بشكل ايجابي.

3- توجد علاقة ارتباط ايجابية قوية بين مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية و مستوى ادائها.

4- يفسر مستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية 18.86% من التغير في مستوى ادائها.

5- يبلغ المتوسط الحسابي لمستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية 3.8807 للمصارف الاحدى عشر تشير درجة (Z–Score) التي تزيد عن 2.99 إلى أن المصارف تقع في منطقة منخفضة المخاطر، تُعرف أيضًا باسم المنطقة الآمنة .

6- يشير الانحراف المعياري المرتفع لمستوى الاستقرار المالي للمصارف الخاصة التقليدية في سورية إلى مزيد من الانحراف والتشتت عن المتوسط، مما يشير إلى تشتت في النسبة بين المصارف في العينة. حيث يظهر هذا المؤشر مرور بعض المصارف بفترات معينة كانت فيها بمنطقة متوسطة المخاطر .

التوصيات :

1-يجب على المصارف الخاصة التقليدية في سوريا تعزيز مستويات الاستقرار المالي لديها وتحسينها، حيث ثبت أن لها تأثيرًا إيجابيًا على أدائها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

•تنويع مصادر التمويل وضمان توازن مناسب بين التمويل قصير وطويل الأجل .

•تعزيز قاعدة رأس المال والاحتياطيات .

•اتباع سياسات إدارة مخاطر شاملة وفعالة.

2- يجب على الجهات الرقابية في القطاع المصرفي السوري ضبط معايير قياس مستوى الاستقرار المالي للمصارف، وتطبيقها بشكل صارم .

3-يجب على البنك المركزي السوري تفعيل دوره في مراقبة وتوجيه المصارف الخاصة التقليدية لضمان تحقيق معايير متطورة للاستقرار المالي.

4- يجب إجراء المزيد من الأبحاث حول عوامل الاستقرار المالي لدى المصارف السورية، وسبل تعزيزها بما يدعم قدرتها على الأداء الفعال.

5-تشجيع المصارف على اعتماد سياسات وإجراءات تساهم في تحسين مستوى الاستقرار المالي مثل زيادة رأس المال والاحتياطيات وتنويع مصادر التمويل.

6- نشر الوعي بأهمية الاستقرار المالي للمصارف بين أصحاب المصلحة والجمهور لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

7-يجب على المصارف في سوريا العمل و التركيز على تحسين إدارة المخاطر المالية والتحكم فيها، خاصةً بالنظر إلى تشتت في النسبة بين المصارف في العينة ، حيث يفسر مستوى الاستقرار المالي للمصارف 18.86٪ من التغير في ادائها.

References:

Forigen References:

1. Anatolyevna, M., Ramilevna,S. *Financial stability concept: main characteristics and tools*. 2013;22(6):856-8.

2. Baltagi, B.H. Econometric Analysis of Panel Data. 3rd Edition, John Wiley & Sons Inc., New York. (2005)

3. Chola, B. B., Nthambib, E. K., & Kamauc, J. *Ownership Structure, Bank Stability and the Financial Performance of Commercial Banks in South Sudan*. Integrated Journal of Business and Economics 2020;4:1–13. https://doi.org/10.33019/ijbe.v4i1.242.

4. NEIFAR, M. Profitability and Stability Trade Off – IBs vs CBs in Turkey – What Differences? Munich Personal RePEc Archive. (2020).

5. Özataç N, Gökmenoglu KK. *New Challenges in Banking and Finance: 2nd International Conference on Banking and Finance Perspectives*: Springer; 2017.

6. Saunders, M., Thornhill, A., & Lewis, P. Research methods for business students. Pearson education; 2009.

7. Shahriar, A. Mehzabin, S. Ahmed, Z, Döngül, E. Azad, M. *Bank stability, performance and efficiency: An experience from West Asian countries*. IIM Ranchi journal of management studies. 2022;2(1):31–47. doi:10.1108/irjms-02-2022-0017

8. Xu, T., Hu, K., & Das, U. S. Bank profitability and financial stability.2009, (No. 19/5). International Monetary Fund.
9. Isshaq, Z, Bokpin, G, & Amoah, B. Efficiency and risk-taking behaviour of Ghanaian banks. In Finance and Development in Africa.2012, (Vol. 12, pp. 53-74): Emerald Group Publishing Limited.

Arabic References:

1. Arab Monetary Fund Publications. Financial stability report in the Arab countries 2019. https://www.amf.org.ae/en/publications/reports/financial-stability-report
2. Chekhoum R, Abdelkader H. The impact of Banking risks on the profitability of commercial banks – a standard study of a sample of private banks operating in Algeria during the period (2010-2018). DJEI [Internet]. 2021Jun.18 [cited 2023Jul.22];12(2):217-32. Available from: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/djei/article/view/1391(in Arabic)
3. Debona, M. & Boukhalala, S. The Impact of Liquidity Risks on the Profitability of Commercial Banks: A Case Study of a Sample of Commercial Banks in Algeria during the Period 2010-2015 [Master's thesis]. Ouargla: Kasdi Merbah University; 2017. (in Arabic)
4. Husayb, S. Standard Economic Study on the Impact of Financial Liberalization on Economic Growth: A Case Study of the Arab Maghreb Countries. Institute of Economic and Commercial Sciences: Abdelhafidh Boualsouf Mila; 2021. (in Arabic)
5. Mahboub, A., & Sanoussi, A. Measurement of operational risk in banks comparison between other banks and Islamic banks when using the Z-SCORE indicator for financial stability applied to Al Salam Bank Algeria for the period 2016-2017. The Leadership for Business Economics. 2020;6(3):403-423. (in Arabic)
6. Tawfiq, H. Financial Stability Assessment of a Sample of Registered Commercial Banks in the Iraq Stock Exchange for the Period from 2006 to 2010. Humanities Journal of University of Zakho. 2015;3(2):537-55. (in Arabic)
7. Tilli, F. Bareka, A. The Use of Quantitative Methods in Measuring and Managing Banking Risks: A Case Study of Dubai Islamic Bank 2001-2017. Université de Biskra; 2019. (in Arabic)
8. Zraire, R. Alhamwi, N. Suitability of Z-score index to measure financial stability of Syrian Traditional Private Banks, Tishreen University Journal,Economic and Legal Sciences Series, 2016, 38 (1) , 303-32. (in Arabic)
9. Haji Muhammad, Z. The Role of Universal Banking in Keeping balance Between Profitability and Liquidity (Empirical Study) [Master's thesis). Aleppo University; 2011. (in Arabic)